عندما تغدو الأعمال التجارية دموية
سياسة الدولة وعنف المخدرات

منذ استدعى الرئيس فيليبي كالديرون الجيش لشن حرب شاملة على عصابات (كارتلات) المخدرات في المكسيك في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦، فقد أكثر من ٤٧ ألف شخص حياتهم في دوامة العنف. ولئن أسفرت حملة الحكومة عن تفتيت العصابات إلى تنظيمات أصغر حجماً، فقد برهن العديد من الجماعات المنشقة على انه لا يقل عنفاً عن أسلافه. والواقع ان عنف العصابات ما نما إلا شدة وفتكاً وتجرؤاً منذ تلك الحملة، إذ تصاعدت هجمات الكارتلات على قوات الجيش إلى أعلى مستوياتها على الاطلاق (انظر شكل رقم 5.2). إن تفتيت عصابات المخدرات المكسيكية، إضافة إلى العنف المتصاعد داخل البلاد، يهددان الآن بتغيير ديناميات مشهد تجارة المخدرات في السلفادور وغواتيمالا وهندوراس.

في المكسيك عنف الكارتلات (عصابات المخدرات) نما شدة وفتكاً وتجرؤاً منذ حملة العام ٢٠٠٦.

ريو دي جانيرو تمثل وجها آخر من مشهد عنف المخدرات. في هذه المدينة حيث سيطرت سانديكات المخدرات من مقراتها في السجون على أحياء الصفيح لأكثر من عقدين من الزمن، بدأت قوات أمن الدولة برنامج «تهدئة» جديد في العام ٢٠٠٨ لاستعادة السيطرة على هذه الاحياء ومن ثم وضع قوات شرطة فيها تعرف باسم وحدات شرطة التهدئة (UPPs) منبثقة من السكان المحليين وذات أجل طويل. وعلى النقيض من المقاربات السابقة في ريو وفي أماكن أخرى من أمريكا اللاتينية، أعطى البرنامج الأولوية للسنديكات الأكثر عنفاً ولم يستهدف فقط القضاء على تجارة المخدرات غير المشروعة ولكن إلى الحد من أسوأ أعمال العنف المرتبطة بالمخدرات وإعادة بسط سلطة الدولة.

يمكن لمصطلح «عنف المخدرات» أن يثير طائفة متنوعة من الصور والسياقات – من العدوانية الشخصية بين المدمنين والمنافسة بين باعة المخدرات في زوايا الشوارع إلى مواجهات عسكرية شاملة بين الكارتلات القوية والمسلحة تسليحاً ثقيلاً. وعلى حين أن أمريكا اللاتينية لا تخلو بالتأكيد من العنف المقترن بتعاطي المخدرات وأنواع العنف الأخرى ذات الصلة، فإن حلقات الاقتتال المميت بين كارتلات الإتجار القوية والكبيرة، وفي بعض الأحيان العنف الوقح الذي تبديه تجاه الدولة نفسها، هي ما يثير المقارنة بالحرب الاهلية. كما ان أمريكا اللاتينية فريدة من نوعها، بمعنى أن إنتاج المخدرات وشحنها (نحو أسواق التجزئة في الولايات المتحدة وأوروبا والوجهات الغنية الأخرى) يتفوق، أحيانا، على البيع بالتجزئة والاستهلاك بوصفهما من أكثر الأنشطة الاقتصادية المتصلة بالمخدرات أهمية.

شكل رقم 5.2 **تفتيت الكارتلات والعنف المرتبط بالمخدرات، ٢٠٠٦ – ٢٠١١**

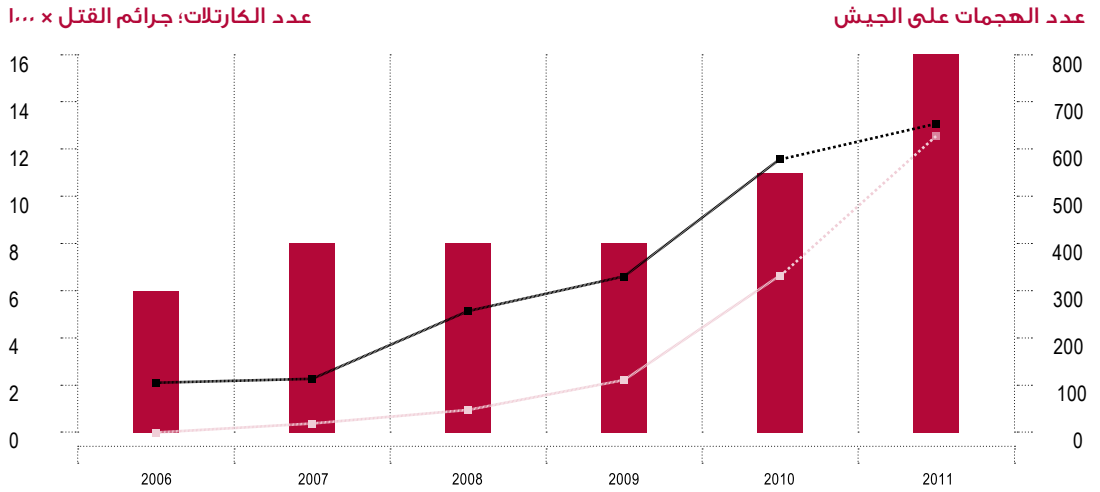

ملاحظة: أرقام العام ٢٠١١ لجرائم القتل والهجمات هي تقديرات سنوية تستند إلى بيانات للفترة الممتدة بين يناير/كانون الثاني ويونيو/حزيران.
مصادر: بيانات ريفورما نقلاً عن غيريرو– غوتييريز (٢٠١١، ص. ٤٥)؛ ارانداا (٢٠١١)؛ ريوس وشيرك (٢٠١١)

شكل رقم 1.2 **سوق الكوكايين مقابل فترات صراع الكارتل والدولة، ١٩٨٢ – ٢٠١٠**

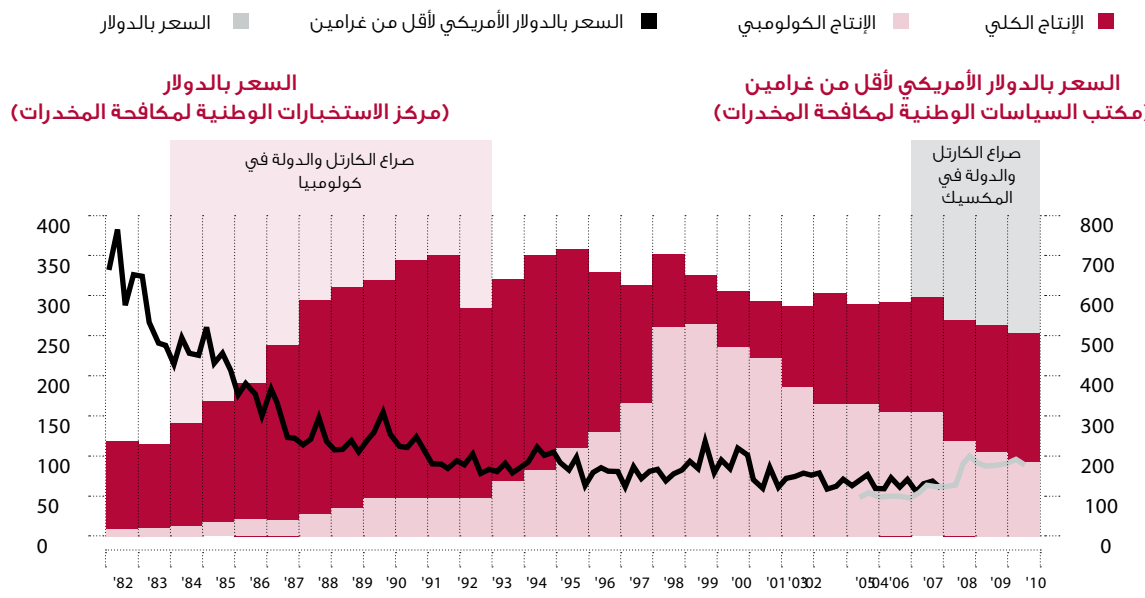

ملاحظات: قيم الإنتاج للأعوام ١٩٨٥–١٩٨٢ و٢٠١٠ هي تقديرات. لقد أصدر مكتب السياسات الوطنية لمكافحة المخدرات في الولايات المتحدة (فرايز وآخرون، ٢٠٠٨) سلسلة تغطي فترة زمنية طويلة للأسعار بالدولار الأمريكي للغرام من المخدرات النقية من تلك التي تباع في الولايات المتحدة بأوزان مختلفة. أقل من غرامين هو الأكثر شيوعاً في مشتريات التجزئة. مزيد من البيانات الأخيرة متاحة فقط من مركز الاستخبارات الوطنية لمكافحة المخدرات (٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١)، وهي غير مصنفة بحسب الوزن.

مصادر: مركز الاستخبارات الوطنية لمكافحة المخدرات (٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١)؛ مكتب مراقبة المخدرات (١٩٩٩، ٢٠٠٠b، ٢٠٠٠a)؛ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (٢٠٠٣، ٢٠١٠)؛ فرايز وآخرون (٢٠٠٨).

في هذا السياق، من المهم، بصفة خاصة، أن نعترف بأن الدول تلعب دوراً رئيسياً في تحديد قواعد اللعبة: الوضع القانوني لاستهلاك المخدرات وبيعها والإتجار بها؛ السياسات الرسمية إزاء الاحكام بالسجن والمراقبة وتسليم المجرمين؛ الهيكل المؤسسي لقوات الشرطة والقوات الحكومية الأخرى وقدراتها؛ واتخاذ قرارات تنفيذية مثل أين ومتى تستخدم قوة قمعية، كل هذا يشكّل بصورة جذرية طبيعة الحوافز وافعال تجار المخدرات في نهاية المطاف.

هذا الفصل يستعرض الاتجاهات الحديثة والتفسيرات النظرية لعنف المخدرات في أمريكا اللاتينية، مع التركيز على العنف المسلح بين جهات منظمة – ولا سيما الكارتلات والسنديكات التي تتخذ من السجون مقرات لها – والقوات الحكومية في المكسيك، والمثلث الشمالي لأمريكا الوسطى والبرازيل. ويستنتج الفصل بأن الجوانب الاقتصادية لسوق المخدرات من عرض وطلب وسعر، ذات صلة أضعف، على ما يبدو، باندلاع العنف بين الكارتل والدولة، من التغييرات في سياسة الدولة (انظر شكل رقم 1.2).

الجوانب الاقتصادية لسوق المخدرات تبدو ذات صلة أضعف، باندلاع العنف بين الكارتل والدولة، من التغييرات في سياسة الدولة

على الرغم من اتسام البيانات الكمية بالندرة، إلا إن دراسات الحالة المستعرضة في هذا الفصل تبرز التحديات والآثار والعواقب المحتملة غير المقصودة لجهود الدولة في احتواء عنف عصابات المخدرات في أمريكا اللاتينية والحد منه. فحملة الرئيس كالديرون للعام ٢٠٠٦ في المكسيك التي صممت لاستهداف جميع الكارتلات بالتساوي تقريبا أطلقت، بدلاً من ذلك، على ما يبدو، انفجاراً سريعاً في دوامة العنف. وظهر شعور بآثار تفتت الكارتل في جميع أنحاء البلاد وفي أمريكا الوسطى. وبعد ست سنوات من صراع وحشي مرهق اسفر عن عشرات الآلاف من الضحايا، يبدو أن النهج الشامل قد أخذ يفسح المجال لمزيد من التركيز النسبي على الكارتلات المكسيكية الأكثر فتكا. بل يحتمل حدوث تحولات أكثر وضوحاً في السياسات إذا ما استعاد، مثل ما يتوقع الكثيرون، الحزب الوطني الرئاسة في انتخابات العام ٢٠١٢.

مقابل ذلك، ان نهج الاستجابة النسبي لريو دي جانيرو، الذي يعطي الأولوية للحد من العنف ومن الحضور المسلح لتجار المخدرات على القضاء على تجارة المخدرات في حد ذاتها، دفع المتاجرين على ما يبدو إلى اعتماد استراتيجيات أقل صدامية. وسمح نهج التهدئة للدولة هذا باستعادة سيطرتها على بعض الأحياء الفقيرة الكبيرة في ريو دي جانيرو بعد أكثر من ٢٠ عاماً، وفي الغالب من دون اطلاق رصاصة واحدة. ولكن ليس من الواضح بعدُ ما إذا كان هذا سيترجم الى انخفاض في معدلات جرائم العنف عموما، وإذا ما كانت الشبكات الاجرامية، ببساطة، قد انتقلت إلى مواقع أخرى. كما أن الاحتفاظ بالسيطرة لهو أمر طويل الأجل ومعقد ومكلف، ولا يتوقف على منع وقوع العنف بل يتعداه إلى توفير الدولة للخدمات. وسنرى ما إذا كانت سلطات الولايات والسلطات الدولة الاتحادية على استعداد لمواصلة المسيرة. ومع ذلك، فإن التحول في النهج يبدو قد غير جوهرياً منطق صراع الكارتل مع الدولة الذي كان قائماً في الواقع طيلة عقود. ولهذا يستدعي هذه النهج تدقيقاً متواصلاً لتقييم فعاليته الحقيقية وامكانية تطبيقه في اماكن أخرى.